المداخل المناسبة للتعامل مع المناطق التراثية - قراءة في الواقع المصري-

د. غادة محمود أحمد حسن
كلية التخطيط الاقليمي والعمراني-جامعة القاهرة

الملخص

تعرضت العديد من المدن العربية من فقدان لهويتها الثقافية و التراثية -إذ أنه مع متطلبات الحياه الحديثة من جهة و الإهمال وعدم قدرة العديد من الدول وبخاصة النامية على الحفاظ على المناطق التراثية من جهة اخرى - نتيجة لنقص الوعي بأهميتها او عدم توافر الموارد المالية اللازمة وعدم وجود مشاركة مجتمعية - قد أفقدها القدرة على الحفاظ على التراث الحضاري وإهدار الفرص الممكنة. وفي ظل تصاعد أهمية المناطق التراثية التي يمكن أن تحفز التردد السياحي العالمي ورفع معدلات التوظيف على المستوى القومي. فيزداد الدخل وتتحسن الأحوال المعيشية. وترتب عن هذا الاهتمام إفراز العديد من المحاولات للمحافظة على المناطق التراثية وسياسات متنوعة للتعامل معها. وأصبح التحدي الحقيقي هو كيفية اتخاذ القرار حول أسلوب التعامل مع هذه المناطق وكيفية إدارة مقوماتها واستغلال الفرص المتاحة منها بما يثري الحاضر ويحافظ على القيم التراثية للأجيال المستقبلية. ولهذا تهدف الورقة البحثية إلى الوصول الى أهم المداخل الملائمة للتعامل مع المناطق التراثية و أساليب التعامل ذات الأولوية لإنجاح أعمال الحفاظ علـى التراث في تلك المناطق –على المدى القريب والبعيد- ولتحقيق هذا الهدف استلزم ذلك مناقشة ثلاث محاور رئيسية: المحور الأول: يهتم بتحديد مفهوم القيم والمناطق التراثية وأهم الأطراف المعنية بها، ومن ثم الأوضاع الحالية لتلك المناطق وأهم المشاكل الرئيسية بها من خلال المنهج الاستقرائي التحليلي للدراسات السابقة. المحور الثاني: أهم المداخل المناسبة للتعامل مع المناطق التراثية من خلال منهج تحليلي ومقارن لمجموعة من المداخل وأساليب التعامل المختلفة. والانتهاء بأهم الإيجابيات الممكن حدوثها من خلال تطبيق تلك السياسات. ثم أخيرا المحور الثالث: ليحلل التجارب المحلية والعالمية الممكن الاستفادة منها للتوصل إلى أهم السياسات لإنجاح عمليات الحفاظ.

الكلمات الدالة: مفهوم ومكونات المناطق التراثية، مشاكل تدهور المناطق التراثية في مصر، معايير تقييم حالة المناطق التراثية، مداخل وسياسات التعامل مع المناطق التراثية.

١ مقدمة

يمثل التراث الهوية الثقافية للمجتمعات الإنسانية المختلفة و التي بدونها تتفكك و تندمج مع أحد التيارات الثقافية الأخرى وتعد المناطق التراثية مرآة تعكس خصوصية هذا التراث-الحضاري والعمراني- ويتنوع التراث الحضاري ما بين أفكار أو معتقدات أو قيم أو أوضاع عمرانية أو فنون أو مباني أو موسيقى أو شعر أو أدب أو تقاليد وعادات، وهو بذلك صورة الماضي الذي طوى الزمن أيامه لكن ظل يحمل بين طياته الأصالة. لذا يصبح التراث " الصلة بين الوارث وأسلافه وشاهدا على الحياة التي مضت عبر الزمان" ويمكن تحديد هذا التراث من خلال كل ما يعتبره الموروث ذو قيمة وجدوى، وبذلك المضمون يمكن أن يتجدد هذا التراث بأي شئ يراه الأحياء ذات قيمة ونفع لهم ولمن يأتي بعدهم. وبذلك يعتبر التراث العمراني وثيقة تاريخية تمثل الشاهد الأكبر والأساس لحضارات الأمم وثقافات الشعوب ورمزاً لتطورها على مدى التاريخ. ويشمل تراث مادي موجود، وتراث معنوي يرتبط بالوجدان والإحساس بالمكان والقيم المخزونة.

وتتعدد مستويات التراث فنجد: التراث المحلي الذي يعبر عن تراث مكاني لجماعة ويختلف عن تراث جماعة بمكان أخر (تراث أهل القاهرة وتراث أهل الإسكندرية). والتراث الإقليمي الذي يعبر عن تراث للجماعات التي تعيش داخل إقليم واحد مثل تراث سكان الواحات، تراث بدو سيناء. ثم التراث القومي الذي يمثل تراث الوطن في مجالات الحياة الفكرية والاجتماعية والمادية (التراث المصري). أما التراث الإنساني فهو كل الأشياء التى ذات القيمة والجدوى لكل الناس رغم التباين والاختلاف بين الثقافات المختلفة. (حسن محمود،٢٠١٠)

إلا أنه مع متطلبات الحياه الحديثة من جهة والإهمال وعدم قدرة العديد من الدول وبخاصة النامية على الحفاظ على هذه المناطق من جهة أخرى -نتيجة لنقص الوعي بأهميتها أو عدم توافر الموارد المالية اللازمة وعدم وجود مشاركة مجتمعية- مما يفقدها القدرة على الحفاظ على التراث الحضاري وإهدار الفرص الممكنة –كمورد اقتصادي واجتماعي- بالإضافة إلى الدور الحيوي في تأمين الهوية الثقافية للشعوب. لذا فقد شهدت السنوات الأخيرة تحولا في رؤى المجتمعات للقيم المضافة من الحفاظ على التراث الحضاري، وأصبح هناك شبه إجماع على أن قيمة المناطق التراثية لا تقتصر على القيم الجمالية والتاريخية وإنما هي مجموعة من القيم المتكاملة –اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ومعنويا وثقافيا-(Hobson،2004). إذ أصبح من الممكن النظر للمناطق التراثية على إنها صناعة ثقافية واجتماعية (Graham،2000)، إذ تحولت أهميتها من الدور الحضاري الثقافي إلى مصدر اقتصادي له دور فعال فى الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان وتحسين البيئة العمرانية للمنطقة العمرانية الأشمل وتوفير فرص عمل.

ويهدف البحث إلى الوصول الى أهم السياسات وأساليب التعامل ذات الاولوية لإنجاح أعمال الحفاظ على التراث في المناطق التراثية. ويستلزم ذلك مناقشة ثلاث محاور رئيسية: الأول يهتم بتحديد مفهوم القيم والمناطق التراثية وأهم الأطراف المعنية بها، ومن ثم الاوضاع الحالية لتلك المناطق وأهم المشاكل الرئيسية بها. والثاني عن أهم المداخل المناسبة للتعامل معها. ثم تحليل التجارب المحلية والعالمية بهدف استنباط أهم التوصيات والمقترحات للمناطق التراثية. واقتراح السياسات الواجب إتباعها.

٢ المفاهيم التعريفية

١/٢ مفهوم التراث: يمكن تعريفه من خلال عدة محاور (ناهد نجا الإبياري،٢٠٠٦)

لغويا: هو كل ما صار إلى الوارث أو الموروث من أشياء ذات قيمة، وأيضا كل ماله سمات وخصائص أصيلة وحتى مجموعة الآراء و العادات الإجتماعية المتنقلة من جيل الى جيل.
ثقافيا: رصيد مخزون يضم إضافات الأجيال المتعاقبة بالإضافات الواعية والمتميزة إليه، البعد اللامادي للحضارة ووحدة منهجه وملامحه الإنسانية والفكرية عبر العصور وخلال أزمان طالت أو قصرت وتباينت ملامحها.
زمنيا أو تاريخيا: صورة الماضي وتاريخه الذي طوى الزمان صفحاته ويحفظ بين صفحاته آصالة الشعوب، ويتميز بالإستمرارية، فهو يرصد تاريخ البشر في تجارب ماضيهم وتكوين حاضرهم والتمهيد لمستقبلهم.
إقتصاديا: المنطقة التي لها قيمة تراثية لابد وأن تساهم في تحقيق عائد اقتصادي للبيئة المحيطة سواء كان نقطة جذب تجارية أو سياحية أو حرفية.

٢/٢ مفهوم المناطق التراثية

نجد بين طيات التراث أصالة الشعوب (قيم وعادات وتقاليد، أوضاع عمرانية، مباني، موسيقى، شعر وأدب) وغالبا ما يمكننا أن نجد عبق هذا التراث في مناطق تراثية مختلفة قد شيدت في عصور تاريخيه مختلفة، مشكلة تراث يحفظ سمات وأحداث حضارة هذا العصر. وهي بذلك تعبر عن ذاكرة المكان أو المجتمع من خلال ما تحويه من مباني أثرية، إلى جانب ما تعكسه من البعد الثقافي والجمالي للمكان وكذلك يمكن أن تحوي العديد من القيم والأعراف وأيضا الحرف التراثية التقليدية التي تعكس تلك الحضارات. وتتميز تلك المناطق ببعض المميزات التنافسية مثل بيئة حضارية مميزة تجتمع بها الأبعاد الملموسة من نسيج عمراني ومباني وآثار، ومعالم غير ملوسة من تقاليد وعادات وثقافة شعبية، وطابع معمارى مميز (جماليا- وظيفيا) أو قيم معنوية من الأحداث التي شهدتها. وأيضا استمرارية الحياة أو الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك فإن منطقة الأهرامات تعتبر منطقة أثرية بينما منطقة الجمالية تراثية.

٣/٢ مكونات التراث العمراني

العمران هو أحد المكونات الأساسية لمنظومة التراث ويضم ذلك:

الأثر: عمل من صنع الإنسان أو الطبيعة وصل إلينا من الماضي البعيد وله قيمة تاريخية أو طبيعية أو علمية أو دينية. أي أنه أي عمل أكسبه الزمن قيمة وأهمية، وقد عرف الآثر طبقا لقانون الأثار المصري قانون ١١٧ سنة ١٩٨٣-أنه كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والأداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية أو تراثية.

النطاق العمراني: يضم المنطقة التى ينتشر بها المباني التراثية ومحيطها العمراني الذي يؤثر ويتأثر بها. وكذلك المنطقة التي يغلب عليها صفات مشتركة تميزها من حيث الطابع أو القيم الموجودة أو المميزات النسبية. بما يفرض ضرورة التعامل على إنها وحدة واحدة ويلزم تسجيلها ويكون لها مجموعة من الضوابط والاشتراطات التخطيطية.

مقومات اجتماعية وثقافية: تتمثل في العادات والتقاليد التي تعكس ذاكرة المكان. فيمكن أن تشعر بمعايشة المناطق بعصورها الزاهرة في الأدب والفن بالإضافة إلى معايشة الظاهر والقيم الاجتماعية.
الوظائف والانشطة الحرفية التراثية: تتمثل في الوظائف التى كانت تؤديها المباني، أو الحرف التي شكلت جزء من معالم تراث المناطق الأثرية.
المعالم الطبيعية: لها قيمة عالية (فنية، جمالية، علمية وثقافية) سواء كانت تشكيلات جيولوجية، مواقع طبيعية، محميات طبيعية.

٤/٢ أنواع القيم في المناطق التراثية

- قيمة تاريخية للبعد الزمني: يمثل تاريخ الإنشاء المتغير الحاكم في ذلك وتعتبر العلاقة طردية، وقد ترتبط تلك القيمة بعصر تاريخي محدد.
-قيمة تاريخية لحدث هام: قد تبرز بعض الأحداث الهامة على المستوى القومي نتيجة ارتباطها أو وقوعها في مكان محدد بإضافة قيمة تراثية عالية له مثل مبنى هيئة قناة السويس.
- قيمة تاريخية لشخص مميز: مثل قصر سعد باشا زغلول أو بيت السحيمي (رشاد محمد,٢٠٠٤)
- قيمة تاريخية لوظيفة قديمة مميزة: حيث تواجد حرفة أو نشاط وظيفي معين يضيف لقيمة المنطقة التراثية، مثل خان الخليلي الذي سمي بهذا الاسم نسبة إلى منشئة الشريف (الخليلي) الذي كان كبير النجاريين في عصر السلطان برقوق.
-القيمة التراثية: لاعتبارها استمرارية للذاكرة الثقافية من خلال الحفاظ على البيئة العمرانية التراثية التي تسهم في تأكيد الهوية واستمرارا الذاكرة الثقافية لكل من المكان وشاغليه. (ICOMOS،2004).
- القيمة الفنية أو الجمالية: هي قيمة نسبية ليس لها محددات ومقاييس ثابتة، لوجود أبنيه ذات طابع فني متميز. (نسرين رفيق,٢٠٠٧)
- القيمة المعمارية: تعكس المنطقة اتجاه معمارى فريد، أو طريقة إنشاء المباني مميزة معماريا أو إنشائيا أو تكنولوجيا.
- القيمة العمرانية: من خلال ارتباط المباني بالمحيط العمراني وإفراز ما يسمى منطقة تراثية متجانسة تضم العديد من القيم.

٥/٢ الاطراف المعنية للتعامل مع المناطق التراثية

- الجهات المسئولة على الحفاظ على التراث (هيئة الأثار- الجهاز القومي للتنسيق الحضاري ...الخ)
- الحكومة ودورها: بناء القدرة المؤسسية ووضع الإطار التنظيمي الموحد على المستوى القومي، الدعم المالي، القوانين والتشريعات، بناء الوعي، التوثيق الدوري لمفردات التراث، الخطط والاستراتيجيات، خطط التسويق والدعاية، إستقرار المناخ الاستثماري، وسائل الدعم والتحفيز.
- القطاع الخاص: المساهمة في تمويل بعض المشروعات.
- المنظمات الدولية: الدعم المالي، تبادل الخبرات (اشراف وتدريب). (حسن محمود,٢٠١٠)
- الإدارة المحلية: تحسين البيئة العمرانية (بنية اساسية- طرق- خدمات)، اتخاذ القرار بشان المخططات، تحديد أدوار الأطراف المعنية، وضع برامج للتنفيذ وأليات للتحكم في التنفيذ والإشراف، تحديد الأولويات، توفير قاعدة بيانات.
- المنظمات غير الحكومية: حلقة الوصل بين الإدارات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، رفع الوعي والمهارات من خلال التدريب وورش العمل. (هالة مكاوى,٢٠٠٤)
- السكان: من خلال المشاركة المجتمعية في الحفاظ للإحساس بالانتماء للمنطقة وقيمة التراث بها.

٣ مشاكل تدهور المناطق التراثية في مصر

لقد تعرضت المناطق التراثية في كثير من البلدان العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص لتغيرات عمرانية واجتماعية أسهمت في إحداث تدهور لنسيجها الحضري. وكان ذلك بشكل عام بسبب زيادة عدد السكان مع فقدان الوعي أو الإنتماء لتلك المناطق وانعكاس ذلك على سوء الاستخدام والعجز في الخدمات وتدهور البنية الأساسية الذي تسبب بدوره إلى درجة الإنهيار للقيمة التراثية في بعض الأحيان. كما فقدت العديد من المباني التراثية وظائفها الأصلية بعد الفتح العثماني لمصر والذى بدا بإهمال هذه المباني التاريخية وفقدها للدعم المالي اللازم لصيانتها. مما أدى الى إلحاق الضرر بها وإندثار ما يقرب من ١٠٠ أثر خلال الثلاثين عاما الماضية في القاهرة وحدها. وفيما يلي رصد لبعض المشكلات اعتمادا على تحليل بيانات الدراسات السابقة وكذلك الرجوع لبيانات الاوضاع الراهنة لبعض المدن التي تم اعداد مخططات استراتيجية لها.

المشكلات الناتجة عن الأنشطة العمرانية:

- تدهور حالة المباني لإهمال أعمال الصيانة، بالإضافة إلى تدهور البيئة المحيطة. وقلة المتاح من الخدمات للساكنين.
- إرتفاع معدلات الإحلال للمباني القديمة بمبان حديثة لا تتلاءم مع الطابع العمراني للمنطقة التراثية.
- تدهور واضح في البيوت التراثية للمدينة القديمة، بسبب هجرتهم إلى المناطق الجديدة، وتركها مهجورة أو مهددة بالانهيار، إضافة إلى تحويل بعضها إلى ورش أو محلات أو مخازن أو تأجيرها للعائلات ذات الدخل المحدود.
- إنشاء مباني ومنشأت طفيلية على المباني ذات القيمة بمواد دخيلة لا تتناسب مع الطابع العمراني والمعماري.

- تداخل استعمالات غير مرغوب فيها و دخول أنشطة غريبة غير مناسبة –صناعات ومخازن وتجارة الجملة وورش ومسابك للحديد والمعادن- مما أدى الى تدهور البيئة العمرانية والتراثية.
- تغيير النسيج المتضام والشوارع ذات النهايات المغلقة مما أفقد هذه المناطق طابعها العمراني المميز.
- تغيير النسيج العمراني المميز للمناطق التراثية بشق الشوارع العريضة لإستدراج حركة النقل الثقيل داخل نسيجها وسيارات الخدمة للإستعمالات الجديدة على هذه المناطق. (عمرو عبد الله، حسام الدين حسن، ٢٠٠٤)

مشكلات بيئية

- ارتفاع منسوب المياه الجوفية أدى إلى تهالك المباني والأساسات.
- تراكم الغبار والأتربة على الأسقف والحوائط أدى إلى إتلاف الدهان والزخارف.
- تلوث الهواء الناتج من عوادم السيارات والسماح بإقامة بعض الصناعات الملوثة بالقرب من المباني التاريخية وأحيانا داخلها إنعكس على تدهور المباني التاريخية. (عمرو عبد الله، حسام الدين حسن، ٢٠٠٤)
- تدهور وسائل الصرف والتغذية بالمياه أدى إلى تسرب المياه الى أساسات المبانى بما يسبب أضرار جسيمة. كما يؤثر حمض الكبريتيك الموجود بمياه الصرف على تدهور الحجارة بالمباني التاريخية. (عمرو عبد الله،٢٠٠٤).
- إنتشار بعض الحشرات والفطريات والبكتريا في بعض المباني، تتغذى على المواد العضوية وتتكاثر فيها كالأخشاب، وتؤدي إلى حدوث إجهاد في قوة تحملها مما يمثل خطورة على عمر المبنى. (حسن محمود،٢٠١٠)
- تطاير رذاذ البحر على أسطح المباني القريبة من الشاطئ فى المدن البحرية حاملة معها الأملاح (كلوريد الصوديوم) والتي تسبب إجهاد أساسات المبنى بالإضافة إلى سرعة تآكل مواد البناء وتهالكها. (حسن محمود،٢٠١٠)

مشكلات ترتبط بالخصائص الاجتماعية

- الهجرة من القلب التاريخي إلى الأحياء الجديدة لعدم قدرة ببيئتها العمرانية المتهالكة أن تلبي احتياجات السكان.
- نزوح الوافدين إلى المناطق التراثية ليقطنوا بها، مما أدى لتدهور المناخ الاجتماعي والمعيشي لتلك المناطق–إذ أصبحت موطنا للطبقات الفقيرة– والتى فى أغلبها لا تعي لأهمية التراث. (عمرو عبد الله، حسام الدين حسن،٢٠٠٤)
- زيادة الكثافة السكانية والتى وصلت إلى ٦٠٠ شخص/ فدان في بعضها. بالإضافة إلى زيادة معلات التزاحم والتى وصلت إلى ٥ أفراد في الغرفة. (المخططات الاستراتيجية)
- عدم الشعور بالإنتماء من السكان للمنطقة نتيجة عدم ارتباطهم بها وغياب الوعي بأهمية هذه المناطق.
- سوء الأحوال الاجتماعية الاقتصادية للسكان مما يزيد من أعباءهم ويجعلهم يشعرون بأهمية التزاماتهم على حساب قيم التراث غير المحسوسة. (عمرو عبد الله، حسام الدين حسن،٢٠٠٤)
- تدني المستوى الثقافي الاقتصادي للسكان نتج عنه إرتفاع نسبة الأمراض الاجتماعية (كالسرقة والإدمان والتطرف)

مشكلات ترتبط بالتغيرات الاقتصادية

- تحول القاعدة الإقتصادية من الإعتماد على الحرف التقليدية اليدوية والتجارة إلى الإعتماد على الصناعات بأنواع وأحجام مختلفة. فتراجعت الأسواق والخانات ليحل محلها المخازن والمصانع. (عمرو عبد الله، حسام الدين حسن،٢٠٠٤)
- زيادة سعر الأراضي وغزو الإستعمالات التجارية للمناطق السكنية، فتوقفت أعمال الصيانة في إنتظار هدم المباني القديمة لتحل محلها مباني بإرتفاع كبير تتناسب مع سعر الأرض الجديد ولكنها تفسد الطابع العمراني. وإتجهت رؤوس الأموال إلى شراء البيوت المتداعية وتحويلها إلى مخازن وورش مما أدى إلى إستبدال الوظيفة الأساسية للمنطقة في بعض الأحيان بوظيفة صناعية لا تنسجم مع القيمة التراثية للمنطقة. (حسن محمود،٢٠١٠)
- تحول العديد من المباني المتداعية إلى مستودعات أو ورش. وتغيير وظائف بعضها بما لا تتلائم مع قيمة التراث.
- المبالغة في إظهار واجهات المحلات بإستعمال الألومنيوم والرخام، بما يشوه الصورة البصرية للمباني التراثية.
- عدم استعمال المباني التراثية بوظيفة تعود بفائدة للملاك والسكان لا يشجعهم على المحافظة عليها والاهتمام بها.

مشكلات ناتجة عن البعد القانوني

- لقد تم أول تشريع لحماية الأثار عام ١٨٨٣، قانون الآثار المصري المنفذ حاليا–قانون ١١٧ سنة ١٩٨٣-إنصب على حماية الأثر نفسه–كل ما قيم حتى نهاية القرن ١٩– وتجاهل كل ماله قيمة فنية أو تراثية تم بناؤه فى هذا القرن (مثل مسجد الرفاعي). كما اقتصر القانون على التعامل مع المبنى التاريخي وليس المنطقة المحيطة.
- طبقا لقانون ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ –يمنع إجراء أي تعديلات داخلية على المباني المسجلة– إلا أنه أحيانا يتطلب عمل بعض التعديلات بما يتناسب مع إعادة توظيف المبنى. كما حدث في فندق ماريوت والمركز البريطاني بالعجوزة.
- لا يوجد في قانون ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ ما يلزم ملاك المباني المسجلة بصيانتها والحفاظ عليها.
- طبقا لقانون التنسيق الحضاري رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٩ بإلغاء خطوط التنظيم داخل منطقة القاهرة الخديوية علما بانه قد تم إضافات كثيرة داخل نطاق المباني والأسوار بما يغير في شكل النسيج وأصبح بذلك ملزما المحافظة على النسيج في المناطق التي تم اختراقه بما يسبب مشاكل في سهولة الحركة وإدراك الصورة البصرية.

مشكلات إدارية وتنظيمية

- تعدد وتضارب الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة وبين هيئة الأثار، وزارة الأوقاف، هيئة الأثار، جهاز تعمير وإحياء القاهرة الفاطمية، الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، المحافظات ومجالس المدن. فعلى سبيل المثال نجد أن المنطقة التراثية بقلب القاهرة- تابعة إداريا لستة أحياء بالإضافة إلى تبعيتها إلى وزارة الأوقاف و السياحة والإسكان والتعمير والثقافة والهيئة العامة للتخطيط العمراني. والمباني الأثرية تقوم بالإشراف عليها هيئة الآثار أما المساجد الأثرية فتخضع للآثار والأوقاف معا، فضلا عن الهيئات التعليمية والصحية والإجتماعية، إلا أنه تم إستصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة عليا تتولى مهام تجديد وإحياء القاهرة الإسلامية قامت بموجبه وزارة التعمير بإنشاء الجهاز التنفيذي لتجديد القاهرة الإسلامية والفاطمية بالقرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٩٠.
- عدم تواجد الصيانة والإشراف الدورى الدائم، مع ندرة المتخصصين في الترميم.
- إهتمام القطاع الخاص بتنمية موارده المالية حتى ولو على حساب القيم التراثية والجمالية.
- تعارض العديد من القرارات بين وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للأثار. (عمرو عبد الله، حسام الدين،٢٠٠٤)
- قيام بعض الأجهزة السياسية في الستينات بإسكان أعداد كبيرة من السكان الذين إنهارت مساكنهم في المباني التراثية ممارأدى إلى سوء حالتها نتيجة سوء الإستعمال وعدم المحافظة عليها. (صالح لمعي،١٩٨٥)
- تأجير بعض المباني التراثية إلى القطاع الخاص بوظائف لا تتناسب مع الوظيفة الأصلية للمبنى.
- ضعف سلطة الأجهزة الحالية المشرفة على المناطق التراثية وقلة عددها وعجزها عن حماية الآثار و المباني التاريخية والتراثية من التعديات. إذ لا يوجد سوى مركز واحد تسجيل الآثار -تابع لهيئة الآثار المصرية- في القاهرة مما يواجه صعوبة في القيام بمهامه في الأقاليم الاخرى(صالح لمعي،١٩٨٥)

٤ معايير تقييم حالة المناطق التراثية

يعد تقييم حالة المناطق التراثية خطوة مهمة جدا لتحديد حجم المشاكل والإمكانات ومن ثم تحديد سياسات التعامل المناسبة، وقد تعددت المحاولات وكان من أبرزها في كندا تم تقييم التراث من خلال: العمارة (الطابع– التصميم الخارجى والداخلي)، التاريخ (الشخص– الحدث– المجال المحيط)، البيئة (الاستمرارية، النطاق، العلامات المميزة)، القابلية للإستعمال (القدرة التنافسية والقابلية للتغيير والتكلفة)، السلامة والكمال (الموقع والحالة). في أمريكا من خلال: القيمة التاريخية، القيمة المعمارية (الطابع– حجم الإضافات غير المرغوبة)، الحالة البنائية والأساسات. (هالة مكاوى،٢٠٠٤). وبشكل عام يرى البحث أنه على مستوى المنطقة التراثية لابد من صياغة منهج لقياس التدهور العمراني بها، ويتم الإعتماد على أربعة عناصر أساسية يتم من خلالهم تقييم حالة المناطق التراثية ومستوى تدهورها من خلال:

-المباني من خلال تحليل (الهيكل الإنشائي– الحوائط الخارجية والداخلية والأسقف– التركيبات الصحية- الأبواب والشبابيك– التشطيبات). وبذلك يتم استنباط رؤية كاملة عن قدرة المبنى على تأدية وظيفته الأصلية أو المقترحة.
-الطرق والفراغات يتم فيها تحليل حالات الطرق ومدى وملاءمتها لحجم المرور عليها. كذلك الفراغات العمرانية لتحديد مدى قدرتها على إستيعاب حجم المترددين مع تأكيد قيمة المبنى.
-البنية الأساسية التحتية من خلال حالة الشبكات (صرف– مياه– كهرباء) وتحديد مدى كفاءتها الفنية.
-المنطقة التراثية من خلال (الطابع العمراني والميزة النسبية وشخصية المنطقة، حالة الهيكل العمراني وقدرته الاستيعابية على تقبل التغير، مدى التناسق مع المحيط، مدى استمرارية الأنشطة التراثية، تغيير استعمالات الأراضي).

ومن هنا يمكن بلورة أهم المشاكل الوارد تواجدها في المناطق التراثية ويقابلها بعض الإمكانات أو الإحتمالات الوارد أن تقلل من حجم هذ المشاكل طبقا لرؤية الباحث من تحليل المشاكل السابق الإشارة إليها:

جدول (١) أهم المشاكل والإمكانات المتواجدة في المناطق التراثية بمصر

المشاكل المحتملة	الامكانات المتاحة
المباني التراثية -تدهور حالة المباني لإهمال أعمال الصيانة الدورية. -إرتفاع معدلات الإحلال للمباني القديمة بمبان حديثة لا تتلائم مع الطابع. ووجود مباني متهالكة تؤثر بشكل سلبي على المنطقة. -تغيير وظائف بعض المباني التراثية إلى وظائف لا تتناسب أو تنسجم مع قيمة المنطقة. -تحولت العديد من المباني التراثية المتداعية إلى مستودعات. -إهمال بعض المباني التراثية في تسجيلها.	-تمثل المباني التراثية ثروة قومية وحضارية والعديد منها ثروة عالمية. -هناك العديد من المباني التي يسهل صيانتها وترميمها، وآخري مهدمة يمكن إعادة إستخدامها. -هناك العديد من المباني يمكن إعادة إستخدامها بما يحقق عائد اقتصادي (سياحي- ثقافي...الخ)
المحيط البيئي العمراني -النسيج العمراني متضام ومسارات الحركة ضيقة. -شق الشوارع العريضة للنسيج المتضام بشكل يشوهها، ويفقد هذه المناطق طابعها العمراني المميز. -تدني الحالة المعمارية للمباني وتضارب الطرز المستحدثة. -زيادة معدلات التزاحم والكثافات البنائية والسكانية. -قلة المتاح من الخدمات العامة والأماكن المفتوحة.	-وجود تناسق بين الكثير من المناطق. -وجود مباني متهالكة وفراغات يمكن من شأنها التعامل معها لاتصال بعض المسارات المغلقة الهامة داخل النسيج القديم في أضيق الحدود المسموح بها.
الحركة -عدم وجود أماكن إنتظار كافية. -إختلاط حركة المشاه بالسيارات. -كثرة سيارات النقل لوجود أنشطة كثيفة تحتاج لتخديم. -عدم قدره الطرق داخل المنطقة على تلبية احتياجات الأنشطة.	-توجد بعض الأراضى الفضاء أو المباني المتهدمة يمكن ان تكون أماكن للانتظار أو تحت الأرض، أو توفير أماكن خارج نطاق المنطقة التاريخية. -يمكن تحويل بعض المسارات إلى مشاه فقط. -إمكانية التخديم بعربات اليد للعديد من الأنشطة المتواجدة.
الانشطة والاستعمالات -تداخل استعمالات غير مرغوب فيها. -دخول انشطة غريبة غير ملائمة ادى الى تدهور البيئة العمرانية	-وجود أنشطة يمكنها أن تدعم حركة السياحة. - إمكانية إحياء بعض الأنشطة التى من شأنها إعادة الهوية التراثية للمنطقة.
الفراغات العمرانية - كثرة التعديات من الإشغالات المختلفة. - سوء حالة الفراغات الوظيفية والبصرية. - غياب الإحساس بمعالم الحوائط المشكلة للفراغ. مع عدم تأكيد قيمة المبنى، وضعف قدرتها على إستيعاب المترددين.	-أراضي فضاء تسمح بتكوينات فراغية مميزة. -إمكانية خلق مسارات متتابعة من الفراغات. -إمكانية إقامة مهرجانات ثقافية أو شعبية من خلال هذه الفراغات.
البنية الاساسية -تدهور البنية الأساسية في العديد من المناطق. -سوء حالة الصرف الصحي والتي تؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه الجوفية. -قصور نظم تجميع القمامة.	-الإهتمام بمشروعات البنية الأساسية لها تأثير ملموس على حفظ النسيج للمنطقة التراثية. -حل مشكلات البنية الأساسية يساعد على جذب الإستثمارات الخاصة.
الرؤية البصرية -تلوث بصري ناتج عن تدهور المباني أو إنشاء مباني طفيلية دخيلة على المباني التراثية. -تلوث بصري وتشويش للرؤية من إشغالات الطرق أو إعلانات توضع بطريقة عشوائية. -التشوه البصري من خلال عدم إنسجام ألوان الواجهات، والظهور الطفيلي للمتاجر والأسواق على جدران المباني.	- إمكانية تأكيد أو إستحداث محاور ربط بصرية. - محاور حركة ومحاور رؤية. - تنظيم بعض الأسواق المميزة يقلل من التشوه البصري. - رفع القيم البصرية والجمالية يرفع من القيم الإقتصادية ويزيد الإحساس بالسعادة والإنبهار بالمكان.
السكان -عدم الشعور بالإنتماء من السكان للمنطقة لعدم إرتباطهم بها (مهاجرين اليها) وغياب الوعي بأهميتها. -سوء الأحوال الإقتصادية للسكان فتزيد أعباءهم على حساب قيم التراث غير المحسوسة.	-يمكن أن يكون لهذه المناطق عائد إقتصادي من خلال حركة الزائرين والسائحين بما يساعد على إيجاد نوع من المشاركة والتعاطف من السكان بالحفاظ عليها.

٥ مداخل التعامل مع المناطق التراثية

شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتماما متزايدا للتراث، كرد فعل لما حدث في العديد من المدن العربية من فقدان لهويتها الثقافية والتراثية. ولقد تولد عن هذا الاهتمام إفراز محاولات عديدة للمحافظة عليها، وسياسات متنوعة للتعامل معها في إطار حل إشكالية الحفاظ على التراث مقابل التنمية العمرانية لما بينهما من تضاد حيث المحافظة على التراث قد تعني الثبات والإستقرار في حين تعني التنمية التغيير والتطوير. فنجدها في الستينات وما قبلها كان الفكر التنموى السائد هو التنمية الاقتصادية- بشكل خاص لصالح الصناعة والإنتاج- لذا تركزت السياسات على الإزالة والإحلال للمناطق المتدهورة بما في ذلك المناطق التراثية، وإعادة البناء والتعمير، ومن ثم الاتجاه الى التجديد الحضري، أما في السبعينات إزداد الإتجاه للنواحي الاجتماعية إلى جانب الاقتصادية فظهرت سياسات الارتقاء الحضري والحفاظ إلى جانب سياسات الحماية. ثم توالت السياسات مثل التحسين الحضري، إعادة التأهيل، الصيانة. وبنفس المفهوم تطور مفهوم المناطق التراثية وما تحويه من قيم من تاريخية وحضارية الى قيم متكاملة (حضارية-تاريخية-اجتماعية– ثقافية –اقتصادية) وأصبح التركيز ليس فقط على المفردات المعمارية والجمالية وإنما المفردات الاجتماعية والوظيفية والثقافية.

ولقد تعددت اتجاهات التعامل مع تلك المناطق التراثية من خلال ثلاثة اتجاهات رئيسية (حسن محمود،٢٠١٠)

١-الحفاظ على القديم: من خلال إحياؤه كما هو بدون أي تغيير أو إضافات مؤثرة. فالهدف هو المحافظة على الصورة الأصلية للمنطقة بما تحويها من منشئات دون السماح بأي تغيير والتجديد في أضيق الحدود، وكانت هناك محاولات في هذا الاتجاه فى بعض المدن السويسرية. (زيوخ، جنيف)

٢-التكامل والتفاعل بين القديم والجديد: يتميز بالمرونة وعدم التشدد عند إعادة تخطيط تلك المناطق. ويراعي عوامل التطور الحديث والتغيرات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات المعاصرة، وتم تبني ذلك في المدن الإنجليزية (لندن، أكسفورد).

٣-الحفاظ على المظهر الخارجي للمباني: يتم التعامل مع النسيج والواجهات الخارجية إلى حد كبير بأقل التدخل المسموح. بينما يسمح بإعادة الاستعمالات أو التغير الوظيفي للمباني، كما يسمح بتغير الفراغات تبعا لمتطلبات الوظيفة، وبالتالي يتغير التصميم الداخلي للمباني بشكل جوهرى طبقا للاحتياج. وتم التعامل بهذا الاتجاه في بعض المدن الفرنسية(باريس).

كما تتعدد سياسات التعامل مع المناطق التراثية أيا كان إتجاه التعامل، وفيما يلي يشير البحث الى أهم هذه السياسات والتى تختلف على حسب مستوى التعامل (على مستوى مبنى أم منطقة كاملة).

١/٥ سياسات التعامل مع المباني

-الترميم Restoration: مع المباني المتهالكة بشكل خاص لحمايتها من التدهور وإعادة المبنى إلى حالته الأصلية (تقويمها إنشائيا وتعويض الأجزاء المهدمة). وإزالة الإضافات وإكمال العناصر المتهدمة في تناسق مع المبنى الأصلي. فعمليات الترميم تتم لعلاج التلفيات والعيوب بالمبنى وجعله صالح للإستخدام ويكون ذلك على أساس إحترام المواد الأصلية والتصميم الأصلي والقيمة التاريخية للمبنى، ويراعى إبراز مواد المبنى الأصلية فلا يجب طمس معالم الإختلاف بين القديم والحديث، وتتطلب أعمال الترميم دقة عالية وعمالة ماهرة ومواد ذات جودة مرتفعة حتى لا يتسبب بتشويه المبنى وهدم قيمته التراثية، وبشكل أساسي يهتم بالقيم التاريخية والتراثية بغض النظر عن القيم الوظيفية والاقتصادية. يتعامل هذا الأسلوب مع حالات من المباني المتهالكة الواقعة داخل النسيج العمراني للمنطقة التراثية بشكل منفصل أو شارع أو ممر أو سوق. (حمودة، راوية، ٢٠٠٧)

-الحفاظ Conservation: ويقصد بها الإجراءات التي تتخذ لمنع التلف والتآكل وإطالة حياة المبنى والحفاظ عليه من التدهور وإعادته لأصله من خلال تتبع نوعية المبنى وخلفياته التاريخية.(عماد الشربيني،٢٠٠٤)

-الصيانة Preservation: لضمان إستمرارية الحفاظ على المبنى و ذلك بعد ترميمه. ويهتم بمعالجة أي خلل بالمباني قد يؤدي إلى مخاطر أكبر من خلال الصيانة الدورية بجهات متخصصة (كإصلاح الشقوق، الدهانات، البياض، العزل) (السلفي، جميل والبس، عبد الحميد،٢٠٠٣).

-إعادة الاستعمال Re Use: تهيئة المبنى لإعادة إستخدامه بنفس الإستعمال القديم أو بإستعمال مستحدث بغرض إستمراريه المحافظة أو إعادة إحياء الهوية أو إستخدامه كمزار سياحي. وقد يصاحب التغير في الإستعمال تعديلات في البناء ليلائم متطلبات الوظيفة الجديدة على أن تكون هذه التعديلات بأقل الحدود بما يحافظ على أصالة المبنى و قيمته التراثية. (عماد الشربيني،٢٠٠٤)

٢/٥ سياسات التعامل مع المناطق

الحماية Preservation: تكون الحماية لمباني منتشرة في المنطقة أو حماية للنسيج العمراني أو الطابع العمراني والمعماري. وقد يكون حماية للبيئة العمرانية من التدهور بالإضافة للحفاظ على الصورة البصرية. وقد يتسع لحماية الهيكل الإجتماعي والإقتصادي بالمنطقة من خلال حماية الأنشطة المميزة للسكان والارتقاء بالبيئة الاجتماعية. (هالة مكاوى،٢٠٠٤)

الحفاظ Conservation: ليس فقط بهدف الحفاظ على المنطقة من التدهور وإنما حماية الأنشطة والحرف من الزوال أو التحول إلى أنشطة غير ملائمة لطابع المنطقة. و لقد إمتد مفهوم الحفاظ ليشمل المحيط العمراني للمباني والمنشآت ذات الطابع المعماري المميز بصرف النظر عن قيمتها التاريخية. (سوسن الطوخي، حسن وهبى،٢٠٠٤)

الإحياء Revitalization: بهدف إحياء عبق التاريخ والهوية التراثية التى كانت تتمتع بها المنطقة ورفع كفاءتها سياحيا، من خلال إسترداد القيم المفقودة (معمارية أو عمرانية أو وظيفية) من خلال التراث. (حسين، علاء،٢٠٠١)

التجديد Renewal: بهدف تحسين البيئة العمرانية وتأهيل المنطقة لأداء وظيفتها التى فقدتها عبر الزمن، وقد يصاحب ذلك تغير في الاستعمالات أو شبكة الحركة والمشاة وأيضا التزويد بالبنية الاساسية. (حسن محمود،٢٠١٠)

إعادة التاهيل Rehabilitation: بهدف إحياء الهوية التراثية و بما يتوافق مع احتياجات السكان، وإعادة توظيف المباني ذات القيمة ضمن النسيج النابض بهدف ضمان الاستمرار في الصيانة بما يحقق تنمية مستدامة للأجيال القادمة.(حمودة،راوية،٢٠٠٧)

٦ التوجهات الفكرية واتجاهات التعامل مع المناطق التراثية التي تبناها البحث

هناك رؤى مختلفة للتعامل في إطار الحفاظ على المناطق التراثية تختلف ما بين: ضرورة إبراز المباني ذات القيمة دون غيرها بتفريغ ما حوله وإظهاره كآثر منفصل عن ما حوله وتأكيد التباين بين ما هو قديم وما هو حديث. مع إيجاد نوع من التجانس بين المباني التاريخية والمباني الحديثة التي تحيط بها. أو التأكيد على أن المنطقة التراثة كيان واحد أي أن المباني التراثية تمثل فترة تاريخية من المنطقة لابد وأن تتكامل مع المباني في الفترات اللاحقة. وتأكيد العلاقات الحسية والبصرية وبالتالي إسترجاع القيم التى كانت موجودة أثناء إنشاء المبنى وتكون التغيرات في أضيق الحدود.

١/٦ الحفاظ بمفهومه الشامل Inclusive Conservation

يهتم هذا المدخل بتحسين البيئة العمرانية للمنطقة ككل وليس لحدود المباني التراثية فقط من حيث (مباني تراثية، أنشطة حرفية، الطابع العام، الفراغات العامة وممرات المشاة) كما يهتم بالنواحي الإجتماعية والاقتصادية من خلال دعم النسيج الإجتماعي وتحسين البيئة السكنية وتشجيع الأنشطة الشعبية والحرفية، وتتعدد أساليب الحفاظ ما بين:

إعادة المباني التاريخية والتراثية لحالتها الأصلية: من خلال ترميمه والحفاظ عليه بحالته ويمكن إستخدامه كمزار سياحي أو متحف أو...الخ مع توضيح الفرق بين الأجزاء الأصلية والمضافة لتأكيد الإحساس بعراقة المبنى.

إحياء المنطقة (نسيج وأنشطة وحياة اجتماعية): الحفاظ على المنطقة بحياتها وأنشطتها فهي تعتبر سجل لحياه شاغلي المكان، وأساليب أداء الأنشطة. وفي نفس الوقت تفي بإحتياجات المجتمع الحالية بما لا يؤثر على قيمة المنطقة التراثية.

توظيف المناطق التراثية: من خلال الإبقاء على وظيفة المباني الأساسية وصيانتها أو إعادة التأهيل للمحيط العمراني أو إعادة الاستخدام للمباني. ولقد تبنت العديد من الدول مبدأ توضيف المناطق التراثية واستثمارها لزيادة العائد السياحي وحث المواطنين على المشاركة فى الحفاظ لضمان إستمرار صيانتها. وتأتي أهمية ذلك فيما يلي:(حسن محمود،٢٠١٠)

- معايشة المناطق التراثية للعصر الحاضر والمستقبلي ويصبح لها دور إيجابي فى خدمة المجتمع.
- توفير عائد مناسب يغطي تكاليف الصيانه وإستمرار الحفاظ. وإيجاد إشراف ومتابعة مستمرة على تلك المناطق.
- معرفة افراد المجتمع بالقيم الفنية والثقافية والحضارية بالمناطق التراثية تعطي استمرارية المعرفة للاجيال القادمة.
- إيجاد نوع من الولاء الجماهيرى بالحفاظ على المناطق من خلال الوظائف التى تؤديها للمجتمع المحيط.
- رفع القيم الجمالية والفنية للمنطقة بشكل عام والمباني التراثية ونطاق تأثيرها بشكل خاص.
- ايجاد قاعدة اقتصادية تدعم مشاركة المجتمع المحلي فينعكس بدور ايجابي على الحفاظ على المنطقة والنهوض بها.

٢/٦ الإحياء الشامل Inclusive Revitalization

لتأصيل القيم التراثية مع الربط بين الماضى والحاضر والمستقبل، وإعادة الحياة إليها والعمل على إظهار القيم التراثية والطابع العمراني للمنطقة بالإضافة إلى قدرتها على تلبية الإحتياجات الوظيفية لقاطنيها وزائريها. وهناك ثلاث مفردات أساسية لتحقيق إحياء هوية المنطقة التراثية:

إحياء الشكل: ويقصد به إحياء الطابع المعماري للمباني التراثية (واجهات، فتحات، أبواب، زخارف)

إحياء الوظيفة: إحياء الأنشطة الحرفية والتراثية للمنطقة وتأكيد إستمرايتها لخدمة السكان بما يؤكد على إستمرارية أهميتها الوظيفية عبر التاريخ وبذلك تصبح بالإضافة إلى أنها مزار سياحي متميز أحد مصادر الدخل القومي.

إحياء القيم الاجتماعية: من خلال النهوض بأحوال السكان وبمستواهم الفكري والحسي والاقتصادي، وإحياء روح الإنتماء للمكان وفهم أهمية التراث القومي بما ينعكس على حرصهم على الحفاظ على قيمة المنطقة التراثية.

٣/٦ الارتقاء UpGrading

يقصد بها النهوض بالحالة العامة للمنطقة إلى ما هو أفضل، من خلال رفع الحالة العامة للجوانب الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والبنية الأساسية. وبذلك تعمل على تنميتها وزيادة قيمتها الإقتصادية والعقارية. وبالطبع يمكن إدماج كل الأساليب (إحياء- حفاظ -إرتقاء) عند التعامل مع المناطق التراثية. وبشكل عام تسهم تلك السياسات في إحداث التكامل بين تنمية المنطقة (فرص عمل ومستوى معيشة أفضل) وفي نفس الوقت الحفاظ على القيم والمميزات التنافسية لكل منطقة تراثية واستدامتها ومن إيجابياتها: (ناهد نجا الإبياري،٢٠٠٦)

الأبعاد الإقتصادية

- تتمثل في تحقيق منفعة إقتصادية من إعادة الإنتفاع الصحيح وحماية الموارد من الهدر وسوء الإستغلال.
- رفع معدلات التوظيف على المستوى القومي. فيزداد الدخل وتتحسن الأحوال المعيشية.
- تطوير التراث بما يتناسب مع الوظائف الحالية.
- إستغلال جزء من العائد الإقتصادي للمباني التي أعاد توظيفها أو الحركة السياحية في تحسين البيئة المحيطة.

الأبعاد الثقافية

- تعظيم الإستفادة من التراث و تطويع إستخدامه ليساهم في إنعاش المجتمعات العمرانية فكرًا و ثقافة وفنا.
- تأصيل الإحساس وزيادة الوعي بالقيم التراثية وزيادة الإنتماء للهوية المحلية.
- إنقاذ هذه المناطق من فقدان هويتها وطابعها العمراني ونقل التراث بصورة حضرية مستدامة للأجيال القادمة.

الأبعاد الاجتماعية

- الإنتفاع الصحيح بالمناطق التراثية مع الحفاظ على هويتها يحفظ للمدينة العربية تراثها وذاكرتها من الزوال.
- ينعكس تحسين مستوى المعيشة لسكان تلك المناطق على الإعتزاز بالهوية والإنتماء، كما يتغلب السكان المهمشين والفقراء– قاطنين تلك المناطق- على الفقر ويصبحوا متحفزين للإستقرار والحفاظ على التراث.
- رفع مستوى هذه المناطق–اجتماعيا واقتصاديا- وتوفير بيئة مناسبة لسكانها. وتوفير الخدمات الأساسية لسكانها.

الأبعاد السياحية

- تساعد على إستقطاب السياح للتعرف على ثقافة وفكر وموروث حضارى مختلف ومتميز.
- زيادة معدلات الجذب السياحي، حيث تعتبر الوظيفة السياحية للتراث العمراني مصدر هام للدخل.
- تصبح المنطقة بيئة إيجابية تحفز النمو الاقتصادي وجذب الإستثمارات.

وفيما يلي نستخلص سياسات التعامل الرئيسية للحفاظ على المناطق التراثية موضحا أهم الأهداف أو أسس التعامل لكل سياسة وما يقابلها من أساليب للتدخل:

جدول (٢) سياسات التعامل الرئيسية وما يقابلها من مجموعة الأهداف الرئيسية أو أسس التعامل وكذلك اهم سياسات وأساليب التدخل لكل سياسة

التوجهات الفكرية واتجاهات التعامل	الاهداف الرئيسية	سياسات التعامل واساليب التدخل
- **الحفاظ الشامل Inclusive Conservation**	- الحفاظ على التراث (مباني-أنشطة-طابع عمراني-فراغات...). -الحفاظ على القيم الإجتماعية والثقافية. - تحسين البيئة العمرانية. - إعادة التأهيل للمنطقة التراثية لتجمع بين الحفاظ والتنمية. - التأكيد على هوية وشخصية المكان.	- ترميم وصيانة المباني التراثية. - تحديد إشتراطات تخطيطية للمنطقة. - الحماية بهدف حماية النسيج العمراني والاجتماعي. - الحفاظ على الأنشطة التراثية. - إعادة الاستعمالات للمباني التراثية باستعمالات تلائم المتطلبات العصرية. - إعادة التأهيل من خلال تحسين الطرق والبنية الأساسية.
- **الإحياء الشامل Inclusive Revitalization**	- تأصيل القيم التراثية وتكامل المناطق التاريخية مع الحديثة - تلبية الإحتياجات الوظيفية. -إحياء الطابع العمراني وروح الإنتماء للمكان.	- الحفاظ على المباني لإطالة عمرها والمحافظة عليها. -إعادة الإستعمال وإعادة الهوية للمباني أو إستخدامها كمركز سياحي. - الإحياء بهدف إحياء عبق الماضي. - إعادة التأهيل (إحياء الهوية-روح الإنتماء –القيم الاجتماعية.) - إزالة أو إحلال ونقل السكان لأماكن بديلة.
- **الإرتقاء Up Grading**	-النهوض بالحالة العامة للمنطقة (اقتصادية–سكان-عمرانية–خدمات–مرافق)	- ترميم وصيانة المباني التراثية. - إزالة أو إحلال للمباني المتدهورة - التجديد لتحسين البيئة العمرانية. إعادة التأهيل(إجتماعية-إقتصادية-عمرانية)

٧ تحليل التجارب العالمية لإستنباط أهم التوجهات وسياسات التعامل

يحاول هذا الجزء من البحث إلقاء الضوء على بعض التجارب العملية-العالمية والمحلية- وصولا إلى الإعتبارات الرئيسية و التوجهات السائدة وأهم السياسات التي طبقتها هذه الدول لتنمية المناطق التراثية. و طالما إرتبط العالم وعلى الأخص الدول النامية بالتراث-التى تنتمى اليها مصر- بالسياسات العالمية والمنظمات العالمية من خلال مشاركتها فى دعم مشروعات الحفاظ على التراث. أصبح من الأهمية عرض بعض التجارب التى قامت بها هذه المنظمات فى تلك المدن وتنميط الأصلح منها فى التطبيق فى مصر. وتم إختيار تلك التجارب لوجود تشابه في خصائص المناطق أو في بعض القيم أو في المشاكل التي كانت موجودة بين تلك التجارب والحالة المصرية. أما بالنسبة لتجربة القاهرة الفاطمية فهى مازالت توصيات مخطط فقط إلا في أضيق الحدود.

١/٧ تجارب يستنبط منها مؤشرات على المستوى القومي

تم تناول تجربتي البرازيل وأمريكا اللاتينية للتعرف على مبدأ تبني الدولة فكرة الحفاظ على المناطق التراثية واعتبارها سياسة قومية:

١/١/٧ تجربة البرازيل(Darling A, 2001)

تبنت الحكومة عمل إستراتيجية فى منتصف التسعينات تهدف إلى وضع برنامج شمولي للحفاظ على المستوى القومي وتضمن مجموعة من الإعتبارات الأساسية منها: تقوية الإدارات المحلية وإسناد الدور القوي لها في عمليات الحفاظ، وتشجيعها من

خلال رصد حوافز مالية، ووضع معايير للأولويات بالنسبة للمناطق مع وضع برنامج للتوعية بأهمية التراث باعتباره مورد اقتصادي. كما تبنت سياسة التمكين وتحفيز السكان على صيانة المباني المملوكة لهم عن طريق تدريبهم على ذلك، والسماح بقروض منخفضة، كما أعطت حق إنتفاع المالك بجزء من المبنى الذي يتم تجديده، على أن يتم الموافقة والتعديل مركزيا قبل البدء في التنفيذ، وقد أثبتت التجربة أن تلك السياسة لها فاعلية في معدل وسرعة أعمال الحفاظ والصيانة. أيضا تعتمد الحكومة على التمويل الحكومي في الحفاظ على المباني العامة (ملكية عامة). وإعادة إستغلال العائد من المباني المجددة في إعادة التأهيل والتجديد. وفي نفس الوقت تحفز القطاع الخاص للإستثمار في أعمال الصيانة من خلال مجموعة من الضوابط والاشتراطات والإرشادات. واعتبرت مشاركة القطاع الخاص نقطة تحول رئيسية في الحفاظ على المناطق التراثية في البرازيل.

٢/١/٧ تجربة أمريكا اللاتينية (هالة مكاوى،٢٠٠٤)

إعتبرت الدولة أن الحفاظ على التراث الحضاري له مردود إقتصادي ويلعب دور رئيسي في خدمة المجتمع، لذلك فقد تبنت إعداد مخطط قومي للحفاظ المتكامل إعتمد على بعض الإعتبارات منها: تطوير الجهاز الإدارى ووضع آليات خاصة به. كما إلتزمت الحكومة بالعديد من الإستثمارات في المرحلة الأولى. كما شجعت على مشاركة القطاع العام والخاص في بعض المشروعات. وتمكين القطاع الخاص من المشاركة من خلال نظام الحوافز. وأيضا تأمين إستمرارية التمويل عن طريق مشاركة أطراف متعددة. وكانت من أهم التوجهات الأساسية التى إعتمدت عليها إعداد مخطط شامل للأحياء كانت من مخرجاته: وضع إشتراطات تخطيطية للمنطقة الأشمل واشتراطات للمباني، برنامج للمشروعات (على المدى القريب-المتوسط-البعيد)، إعداد خطة للإسكان وللخدمات السياحية. وتم تأسيس مكتب فني مستقل لإدارة كل منطقة وأصبح المسؤول عن التشاور مع السكان وعمل برنامج للتوعية والتدريب.

٢/٧ تجارب نستنبط منها مؤشرات على المستوى المحلي (على مستوى المدن والمناطق التراثية)

١/٢/٧ التجربة المغربية (نسرين رفيق،٢٠٠٧)

كانت مدينة فاس أحد أهم مراكز الإشعاع الحضاري في الغرب الإسلامي وإفريقيا الغربية لوجود جامعة القرويين وكانت تضم مساجد وكتاتيب ومدارس. كما كانت مصدر أساسي للصناعات المحلية. إلا أنه مع هجرة الطبقات العليا والوسطى خارج المدينة القديمة ونزوح الريفيون وذوي الدخل المنخفض، بدأت تتعرض للتدهور بالاضافة لنقل النشاط العلمي بجامعة القرويين إلى خارج المدينة القديمة فتدهورت مبانيها. وفي منتصف السبعينات تضامنت اليونسكو مع وزارتي الثقافة والإسكان للحفاظ على مدينة فاس القديمة من خلال: إنشاء هيئة مسئولة عن عمليات الحفاظ وتسهيل الأعمال الإدارية والقانونية والماليه، ونشر التوعية بقيمة التراث من خلال أجهزة الإعلام. وتحسين البنية الأساسية (مياه، صرف، كهرباء، طرق)، تشجيع القطاع الخاص في المشاركة. وإسترجاع كل الأملاك التي تم السطو عليها دون سند قانوني، وتخفيض الضرائب لأصحاب العقارات الذين يقومون بترميم وصيانة المباني القديمة، كما تبنت عدد من المشاريع التي من شأنها إعادة الهوية الحرفية والثقافية للمدينة القديمة مثل: حي للصناعات التقليدية على أطراف المدينة القديمة، ترميم المدارس والمساجد والأضرحة القديمة، إنشاء الأسواق التقليدية، إنشاء مدارس متخصصة (مدرسة صيانة الفنون والصناعات، مدرسة صناعة البناء والفنون التقليدية)

٢/٢/٧ التجربة التونسية (عبد الباقي،١٩٨٢)

وجود رؤيا شمولية من خلال مخطط عام لمدينة تونس طويل المدى. واعتمدت أساليب التعامل على ثلاثة أنواع:
الاصلاح: في المناطق التى تحتوى على المعالم الآثرية و تحتاج إلى إصلاح و ترميم. بالإضافة إلى إصلاح المبانى الحديثة- التي أفقدت المنطقة طابعها- لتنسج وتتناغم مع الطابع الأصيل.
الصيانة وإعادة الاستعمال: وتتمثل في صيانة المباني الأثرية بعد ترميمها. وإعادة الاستعمالات الأصلية لتتوائم مع الإحتياجات الحالية. وتحويل المباني الخالية غير المفيدة إلى مباني لها وظيفة تخدم المنطقة (مساجد –مدارس -مراكز ثقافية ...الخ). وتطلب ذلك إخلاء عدد كبير من الأسر التى كانت احتلت السكن ببعض المعالم الآثرية وإيجاد مساكن بديلة لهم على حساب الدولة.
التجديد: تجديد المباني السكنية بطابع وروح المنطقة القديمة لتنسجم مع الطابع العمراني المحيط.
وتمت عملية الحفاظ الشامل من خلال: ترميم وإصلاح وصيانة المعالم الآثرية بخطة شاملة طبقا لأولوياتها. والسماح بتحويل بعض الأنشطة الأصلية إلى أخرى توائم الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وتطوير المناطق السكنية بما يلائم الطابع التراثي. وتشجيع أنشطة المركز التاريخي (الصاغة –السوق السياحي مثل انتاج النحاس المنقوش) وتشجيع الصناعات الحرفية

(النسيج– التطريز -العطور..الخ) بتسهيل القروض. كما امتدت الضوابط إلى المناطق المحيطة بمركز المدينة التاريخي– سواء بضوابط للارتفاعات أو الواجهات وعدم السماح باي تغيير فى هذه المباني إلا بإذن الجهة المختصة، مع معالجة وتحسين المحيط العمراني (تنسيق الموقع – الطرق والاتصالية –حماية النسيج والطابع– كما تم تعديل بعض المباني الحديثة المحيطة ليقارب الشكل التقليدي). وبهذا تبلورت المدينة القديمة كمتحف كبير للتراث القديم ينبض بالحياة، حيث يعيش به الأن ثلث سكان المدينة بعد إعادة الإعتبار له وإنعاشه.

٣/٢/٧ تجربة المنستير القديمة-الشمال الشرقي لمدينة تونس-(حسن برقاوي،١٩٨٠)

مدينة تاريخية تدهورت مساكنها وأسواقها وطمست أغلب معالمها وتمت المحافظة من خلال ترميم وإصلاح المنطقة القديمة والتى تعد متحفا شاهدا على أصالة المدينة. وإعادة توظيف المعالم التاريخية لتساهم في إعادة الحياة للمدينة. وهدم الخرائب وإبراز المعالم الأثرية، وترميم الرباطات والبوابات والأسوار. كما إهتمت السلطة البلدية بترميم حي الشرافة بعد شرائه بالتراضي مع سكانه بترميمه وأحييت المسجد ونشطت الأسواق القديمة وسوق الصناعات التقليدية كالسجاد والنسيج والنقش على النحاس وزركشة الخشب. كما أوجدت متحفا للملابس التقليدية ومتحف للشمع ومتحف الحركة الوطنية. وإستغل قصر الرباط كمتحف للفنون الإسلامية وأقيم به برنامج للصوت والضوء يحكى المراحل التاريخية التي تعاقبت على المدينة. كما إستغل باقى معالم القصر كمقر للمهرجان الدولي للمسرح بالإضافة إلى إستغلاله كديكور للتصوير السينمائي. كما أستخدم قصر سيدي ذويب لإحتضان المهرجانات الثقافية. أما المدينة العصرية فقد تم تعميرها خارج أسوار المدينة القديمة وأقيمت على جوهر النمط الإسلامي للمدينة القديمة مع فروق طفيفة حتمتها الحياة المعاصرة مثل عروض الطرق والارتفاعات. وأعتبرت منطقة إمتداد تاريخي للمدينة القديمة. وخصصت الشوارع الرئيسية للنشاط التجاري وجعلت مداخل العمارات من الخلف. وتم الحفاظ على المقابر بإعتبارها مقبرة تاريخية، لما لها دور في توثيق الإرتباط الروحى بين السكان وتاريخهم.

٤/٢/٧ التجربة السورية (جورج توما،٢٠٠٤)

تعتبر حلب من المدن الغنية بآثارها الإسلامية، وتتميز المدينة بهوية وطابع عمراني مميز وتمت المحافظة من خلال**:** تسجيل أحياء المدينة التاريخية بموجب القرار الوزاري سنة ١٩٧٦. وتم تشكيل لجنة سميت بلجنة المدينة القديمة-هي المسئولة عن السماح بالموافقة على أعمال الترميم وإعادة البناء وكل ما يتعلق بهذا الشأن. ومنع الهدم والبناء أو حتى أي أعمال صيانة لكافة المبانى الواقعة داخل هذه الأحياء إلا بموافقة السلطات الآثرية. ووضعت ضوابط لمواد البناء والارتفاعات والواجهات. مع وجود مسئولين للتفتيش لتسجيل المخالفات. ووضعت خطة لتمليك المديرية العامة للأثار لبعض المباني الهامة. لإجراء الترميم والصيانة ومن ثم يسمح بإعادة استخدامها في وظائف تناسب قيمتها التراثية. أيضا تم إعادة توظيف البيوت العربية التقليدية وتحويلها إلى مطاعم وفنادق، وكانت هذه البيوت سكن ولاة حلب في العهد العثماني، أو سكن التجار والأغنياء، وكانت أشبه بمتحف يضم فنون العمارة الإسلامية.

كذلك الحال بالنسبة لمدينة دمشق القديمة الواقعة ضمن السور وبها العديد من المباني التاريخية والتراثية والتي تعاني من إهمال النظافة وعدم صيانة المباني، وجهل الساكنين بأهمية التراث وقيمته الحضارية. وتم إضافة العديد من العناصر المعمارية كإضافة غرفة أو أكثر مما يشوه الطابع الأصلي. بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التلوث الناتج من الأليات ووسائل النقل وتحول العديد من المباني إلى مصانع. وكانت من أهم الإجراءات التي إتخذتها الجهات المسئولة للحفاظ على المباني: (لميس اسماعيل، محمد حسان، ٢٠٠٤) تشكيل لجنة خاصة بالمدينة القديمة لحماية المدينة داخل السور، ومن ثم تم تشكيل مديرية خاصة لها لإعادة تأهيل المدينة القديمة، والعمل على توثيق جميع المباني الواقعة ضمن السور. ووضع مجموعة من الإشتراطات البنائية. وإعادة تاهيل المباني لاستثمارها سياحيا – تنميتها سياحيا وعمرانيا- لما لها من دور مؤثر في زيادة الدخل القومي. كما تم إحداث هيئة لحماية دمشق وسجلت المدينة بعدها من قبل منظمة اليونسكو. كما شجعت الحكومة الأهالي على ترميم مبانيهم من خلال تقديم المساعدات اللازمة. وتم ترميم القصور والبيوت القديمة وتحويلها إلى متاحف ومعارض. كما تم الإهتمام بأسواق المدينة وطرقاتها وإعادة رصفها بالحجر وتطوير البنية الأساسية، والتشجيع على الحرف اليدوية. وإقامة مهرجان للثقافة والتراث في دمشق ١٩٩٣ تم من خلاله إلقاء المحاضرات والتشجيع على التراث. بالإضافة لإعادة توظيف المباني للإستثمار السياحي ضمن إطار متكامل لتصبح دمشق مركز للإشعاع التراثي والسياحي.

٥/٢/٧ تجربة جدة (عمرو عبد الله،٢٠٠٤)

كانت جدة القديمة–في العصور الوسطى- لها نمط عمراني مميز يتبع العمارة الاسلامية و كانت محاطة بسور إلى أن تم هدمه عام ١٣٦٧ لمجابهة زحف العمران. ثم ما لبثت في السبعينيات أن هجروها سكانها الأصليون وبدأت في التدهور إلى أن قررت وزارة الشئون المختصة بالحفاظ على المدينة القديمة من خلال ترميم المساكن التي تحتاج لذلك، وتشجيع ملاك

الأطلال المتهدمة إلى تحويل استخدامها إلى أسواق ومطاعم شعبية. كما شجعت إقامة ورش حرفية للمنتجات المحلية والتي كانت أوشكت على الإنقراض. مع تشجيع أصحاب المساكن المحيطة التي تم بناؤها على النمط الغربي بكسوة شرفاتها بمشربيات خشبية، وعمل الواجهات باللون الأبيض سواء بالجير لذوى الدخل المحدود، أو الطرطشة البيضاء لذوى الدخل المتوسط أو بالرخام الأبيض لذوى الدخل المرتفع. ولقد خصصت أمانة جدة جائزة سنوية لأحسن مبنى تم تنفيذه محافظا على الهوية الإسلامية الموجودة بالمدينة القديمة.

٦/٢/٧ تجربة مدينة باريس

يعتبر حي لو ماري من الأحياء المتميزة تاريخيا. يضم منازل وفنادق آثرية، كما يتميز بتواجد بعض الحرف المتخصصة. وكان الهدف الرئيسي من الحفاظ هو تحويله إلى متحف مفتوح. (عمرو عبد الله، حسام الدين،٢٠٠٤) ولقد تم تأسيس صندوق للقروض بهدف دعم السكان لترميم بيوتهم لتشجيعهم على عدم هجرتها إلى الأحياء الحديثة. كذلك هناك صندوق للطوارئ ليقدم قروض صغيرة لدعم الحالات التى تحتاج إلى تدخل سريع. كما تم الإتفاق بين شاغلي المباني الآثرية على المشاركة في الصيانة مع الجهات المختصة بالصيانه، على أن لا يسمح إحداث أي صيانة أو تجديد دون الرجوع إلى الجهة المختصة. وعملت على تدعيم الملاك المشاركين ب٢٠% من التكلفة، بالإضافة إلى السماح بالحصول على ٦٠% قرض تسهيلا لتشجيعهم على أعمال الصيانة. وفي حالة رفض الملاك للمباني المسجلة من حق الدولة مصادرة المبنى. ولا يسمح بأي إنشاءات جديدة أو تغير المظهر الخارجي في الحي إلا بموافقة الجهة المسئولة. كما شجعت الصناعات الصغيرة للبقاء. والموافقة بتحويل بعض المباني المقرر إزالتها إلى ذلك. وإعادة استخدام بعض الفنادق إلى متاحف. وأنشئت جراجات تحت الأرض. ولقد ساهمت فكرة إعادة إستثمار المباني التقليدية بوظائف عصرية في لفت نظر مالكيها ومستثمريها إلى القيمة الفنية والتاريخية والاقتصادية، الأمر الذي خلق روح المنافسة والإقبال على الترميم.

٧/٢/٧ إعادة تاهيل شارع صووك جاشما باستانبول

يقع في قلب مركز مدينة إستانبول، ويتألف هذا الشارع السكني من تسعة بيوت خشبية يعود تاريخ إنشائها إلى عهد السلطان محمد(م١٤٨١–١٤٥١). ومع تدهور مركز المدينة هاجر أصحاب هذه البيوت إلى أطرافها، فتهدم البعض منها، وتشوه البعض الآخر بتشيده من جديد على شكل مبانٍ بعيدة كل البعد عن الهوية التراثية للشارع. وإنطلاقا من حرص الجهات الحكومية بأهمية السياحة الثقافية، قامت جمعية السياحة والسيارات١٩٨٦ بتجديد الشارع وبشكل متكامل كما كان الحال عليه في العهد العثماني و إستثماره سياحيا وذلك من خلال:

- إعادة وضع الشارع كما كان عليه بالعودة إلى الصورة التوثيقية للشارع قبل تشويهه. وتحويل البيوت إلى شقق سكنية مفروشة بأثاث ذي طراز عثماني. إضافة إلى تحويل أحد البيوت إلى مكتبة لتفعيل الجانب الثقافى.
- رصف أرضية الشارع بالحجارة بشكل منتظم، و تزيينه بالأشجار ونباتات الزينة، إضافة إلى إستخدام وحدات إنارة ذات شكل كلاسيكي. كما تم منع دخول حركة السيارات إلى داخل الشارع وتخصيصه للمشاه. والإعتماد على المركبات الكهربائية التي تعمل على السكة الحديد. بالإضافة لتطوير البنية التحتية (الصرف والمياه) مما يحافظ على المباني من الأضرار الإنشائية.

٨/٢/٧ تجربة القاهرة الفاطمية

تتميز هذه المنطقة بشارع المعز لدين الله الذي يحتوي على العديد من الآثار الإسلامية من العصر الفاطمي ويعد من أهم الشوارع التجارية ويشتهر بأسواق الصاغة وخان الخليلي. ويمتد شارع المعز من بوابة الفتوح شمالاً إلي سبيل أم عباس جنوباً ماراً بباب زويله ويبلغ طوله قرابة الثلاثة كيلو مترات ونظراً للأهمية التراثية للمنطقة إذ تحتوي علي الكثير من الآثار القديمة مثل الكتاتيب والمدارس والمساجد والأسبلة، ومع تعرض الكثير من الآثار للإهمال الناتج عن الأنشطة التجارية والصناعية غير الملائمة لطبيعية المنطقة كان توجه الدولة ممثلاً في الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبالتنسيق مع محافظة القاهرة في إعداد مخطط الحفاظ وتطوير المنطقة وحددت الدراسة أهم المشكلات منها: تدهور حالات معظم المباني الموجودة في المنطقة، مع وجود بعض العمارات لا تتفق مع طابع المنطقة. بالإضافة للإرتفاعات العالية حول بعض الآثار مما يحجب الرؤية. بالإضافة لوجود بعض الأنشطة التي لا تتناسب مع طبيعة المكان مثل تجارة البصل والليمون، والورش والصناعات المعدنية مما يؤثر بالسلب علي الآثار الموجودة في المنطقة. أيضا عدم إحترام حرم المباني الأثرية ووجود إشغالات في هذا الحرم بل وأحيانا داخل الأثر نفسه. ويعتبر السير على الأقدام من العمليات الشاقة لسوء حالة الأرصفة والتغير الحاد بالمناسيب والتعدي علي الأرصفة العامة التي تستخدم كامتداد طبيعي للمساكن بالدور الأرضي أو كمساحات إضافية يستغلها

أصحاب المتاجر لعرض وبيع بضاعتهم مما يعيق حركة المارة. كذلك شق الشوارع بما لا تتناسب مع نسيج المنطقة. ووجود بعض الخدمات الإقليمية يسبب تكدس مروري. يقابلها نقص في الخدمات الترفيهية في المنطقة (كالملاعب الصغيرة والساحات العامة وأماكن الجلوس) كما تتعرض لطفح مستمر للصرف الصحي. ولا يوجد نظام لجمع القمامة أو صناديق كافية لجمعها لذلك غالباً تلقى بالشوارع. ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات الهامة منها: إنشاء جهة رقابة خاصة لمتابعة برنامج المشروع، وتحديد الملكيات الواقعة في نطاق المباني الأثرية لدراسة كيفية التعامل مع أصحابها في حالة إحتياج المشروع. وتحديد الارتفاعات بأربعة أدوار بينما لا تتعدى دورين حول الآثار. وضرورة الإرتقاء بالمباني القائمة التي تسمح حالتها بالإرتقاء بمشاركة المستأجرين والملاك. ونقل الأنشطة غير المرغوب فيها خارج المنطقة. وتحسين حالة الأرصفة والمسارات حتى يسمح للزائر أن يتمتع برؤية واضحة ومشوقة. وضرورة تحسين حالة الصرف الصحي وعمل نظام لجمع القمامة من خلال وضع مجموعة من الصناديق ذات تصميم يتناسب مع المكان وتحديد أوقات لتفريغ هذه الصناديق في عربات خاصة بذلك في أوقات مختلفة عن أوقات زيارة الزائرين. كما أوصت بضرورة إيجاد أماكن إنتظار للسيارات على حدود المنطقة وفي أماكن محدده داخلها لتقليل إختراق السيارات للمنطقة واستخدام الطرق الجانبية كساحات للانتظار. بالإضافة لتوفير أماكن إنتظار لشحن البضائع وتفريغها خارج المنطقة وتنقل للداخل عن طريق عربات نقل تجر بالأيدي ويفضل أن تحدد أوقات إدخال البضائع. كما أوصت بتغيير استخدام بعض المواقع المساء إستخدامها وتحويلها إلى حدائق أو أماكن إنتظار أو ملحقات للمباني الأثرية وذلك عن طريق وضع قواعد صارمة لإستعمالات الفراغات العامة. مع الحفاظ علي الممرات الأثرية الموجودة في المنطقة و تطويرها (شارع المعز–شارع الجمالية–الموسكي– محمدعلي -الدرب الأحمر). وخلق طرق موازية لشارع المعز. وتخصيص شارع المعز للمشاة فقط. وخلخلة المناطق المحيطة بالشارع والآثار وتطويرها لخلق منطقة سياحية تراثية من الحرف التي تشتهر بها المنطقة والوكالات التي تجذب السائح إليها مع المحافظة على الحرم المناسب لكل أثر.

وفيما يلي تم بلورة أهم السياسات والأليات المتبعة من خلال تحليل التجارب السابقة باعتبارها نماذج حية يكن تقيمها والاستفادة منها. وإن كان تطوير السياسات المتبعة يتطلب المزيد من البحث في عدة اتجاهات، وبخاصة في خصوصية بعض المجالات. ويتضح من الجدول أن التجربة المغربية وتجربة باريس ركزت بشكل أساسي على السياسات الإجرائية بينما التجربة التونسية وإستانبول تبنت بشكل أساسي سياسات الحفاظ والإحياء في حين تبنى مخطط القاهرة الفاطمية سياسات الارتقاء، إلا أن مبدأ المشاركة المجتمعية عنصر مشترك فى معظم التجارب.

جدول (٣) مصفوفة تحديد أهم السياسات والآليات من خلال تحليل السياسات والتجارب

	العناصر المشتركة	المغربية	التونسية	المنستير القديمة	السورية	جدة	باريس	استانبول	القاهرة الفاطمية
سياسات إجرائية	إنشاء هيئة مسئولة	■			■		■		■
	تخفيض الضرائب وتسهيل القروض	■	■				■		
	استرجاع الأملاك للحكومة	■			■		■		
	تشجيع القطاع الخاص	■							
	التوعية والإعلام	■			■				
سياسات الحفاظ	مباني	■	■	■	■	■			■
	تحسين بيئة عمرانية		■					■	
	ضوابط تخطيطية				■			■	■
	إعادة الاستخدام		■	■	■		■	■	
سياسة الإحياء	تراث		■	■				■	
	الأنشطة	■	■	■	■	■	■		
	الطابع		■		■	■		■	
	إعادة الاستخدام		■	■	■	■	■	■	
سياسة الارتقاء	تجديد المباني السكنية		■		■	■			■
	الطرق والبنية الأساسية		■	■					■
	تنسيق الموقع		■	■					■
المشاركة المجتمعية	ترسيخ المردود الاقتصادي		■	■			■	■	

٨ التوصيات

التغير في البيئة العمرانية بالمناطق التراثية أحيانا يكون جذري وأخرى محدود. إلا إننا لابد أن نقبل بأن تلك المناطق التاريخية هي كالإنسان، إذا لم نسمح لها بالتغيير والنمو والتكيف مع تغير أنماط مستويات المعيشة لقاطنيها، فإننا سنحكم عليها بالموت. لذلك فإن المدخل المناسب للتعامل مع المناطق التراثية لابد وأن يستوعب التغير ويهدف إلى تنمية المنطقة بطريقة مستدامة، فالهدف ليس إيقاف التغيير، ولكن استيعاب التغير الحادث ومحاولة التحكم في مساره بما يدعم القيمة التراثية للمنطقة. لذا لابد وأن تكون الحكومة واعية بالقدر الكافي لمواجهة مخاطر ضياع الهوية وزيادة أهمية القيمة التعليمية للتراث. والتأكيد على أن المناطق التراثية بكل أنماطها لابد وأن تستوعب الاحتياجات العصرية والتكيف معها. وهي بذلك تصبح مكان مناسب للعيش والعمل والترفيه وليست مجرد متحف للتراث العمراني. وفيما يلي سنشير إلى أهم المبادئ والسياسات والأليات التي من شأنها إنجاح أعمال الحفاظ على التراث العمراني والتي تم استنباطها من خلال السياسات والتوجهات المطروحة للتعامل مع المناطق التراثية السابق الإشارة إليها وكذلك التجارب التى حللها البحث:

١/٨ السياسات والاستراتيجيات على المستوى القومي

- ضرورة وجود إطار تنظيمي موحد على المستوى القومي -رؤى و سياسات وأولويات- من خلال برنامج شمولي للحفاظ على المستوى القومي. مع ضرورة وضع معايير لاختيار المناطق ذات الأولوية تلتزم به المحليات والجهات المسئولة.

- إعداد استراتيجية متكاملة للحفاظ على التراث على المستوى القومي مبنية على رؤيا شمولية للرصيد القومي بأنماطه المختلفة. وتحديد الاحتياجات على المدى القصير والبعيد. مع وضع خطة للحفاظ والتنمية-تعتمد على تأسيس قاعدة البيانات المتكاملة والشاملة عن الواقع مع تحديثها بشكل مستمر. وهناك ستة عناصر لابد وأن تكون على مستوى اهتمامات الحكومة تمثل المفاتيح الأساسية لإنجاح سياسات الحفاظ على المناطق التراثية هي:

١- تكوين هيكل مؤسساتي مؤهل لإدارة أعمال الحفاظ

- تكون لـه أنظمته الإدارية والمالية الخاصة به. ويتمتع بصلاحيات تساعده على إنجاز مهامه، وتشتمل على كافة التخصصات الفنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والآثارية بحيث تغطي إحتياجات العمل ومتطلباته. ولأن العمل في الحفاظ على تراث الأمة الحضاري لا يحتمل التجربة والخطأ، فإنه من الضروري الاهتمام بانتقاء الكوادر العاملة في هذا المجال بعناية والعمل على تدريبها على مختلف الفعاليات المتعلقة به.

- بناء القدرة المؤسسية والعمل على وجود إدارة تعمل على التنسيق والتكامل بين الجهات والوزارات المعنية. كما تعمل الحكومة جاهدة على كسب ثقة المستثمرين وأصحاب الأعمال وإستقرار المناخ التنظيمي. وذلك من خلال البدء بالإستثمار الحكومي لتأكيد الجدوى، مع وضع آليات للدعم والتحفيز المالي. مع تأسيس مكتب فني مستقل لإدارة المنطقة التراثية: وتتضمن مهامه: تنسيق وإداره الأعمال وتنسيق الأنشطة، تطبيق الإشتراطات، التشاور مع السكان.

-لابد من أن يكون دور إدارة الحفاظ على التراث واضحة في: إظهار ودعم القيمة المضافة، التوثيق الدوري للمواقع ذات القيمة وتقييم التغييرات الحادثة بها، تأسيس منظمات إدارية متخصصة ومؤهلة لإدارة التراث، تحديث الإطار التشريعي والضوابط اللازمة للتعامل مع تلك المناطق، حث المشاركة المجتمعية والأطراف المعنية والتنسيق مع القطاع الخاص، تأمين استمرارية الدعم المالي.

٢- التمويل

- تمويل مشاريع الحفاظ على التراث يجب أن يتأتى أساساً من الحكومات والهيئات الرسمية واعتبارها مشاريع وطنية متميزة لما لها من أهمية خاصة. ومحاولة الاستفادة من الإمكانات الذاتية في المناطق التراثية كأحد المصادر الأساسية للتمويل. وإيجاد الإطار القانوني والحوافز المادية التي تساعد المواطنين وأصحاب الأعمال على المساهمة في مشروعات الحفاظ من خلال تشجع الاستثمار في مشاريع تأهيل وإعادة توظيف بعض المعالم التراثية والتاريخية.

- ضرورة تأمين الموارد المالية المحلية التي تضمن تنفيذ السياسات وتأمين استمرارية تمويل عمليات التنمية والحفاظ على المدى المتوسط والطويل. مع تدوير التمويل من خلال إعادة استغلال العائد من المباني المستخدمة فى إعادة التأهيل والتجديد. وتدريب السكان على صيانة المباني المملوكة لهم وتحفيزهم على ذلك من خلال: قروض بفوائد مخفضة، حق الإنتفاع بجزء من المبنى. بالإضافة إلى توفير حوافز للأعمال باهظة التكاليف قد تكون إعفاءات ضريبية.

٣- التوعية والإعلام

التوعية بأهمية التراث العمراني تعتبر الخطـوة الأولى نحو الحفاظ عليه. من خلال وضع برنامج للتوعية على المستوى القومي لأهمية الحفاظ على التراث وتنميته. بحيث تشمل التوعية كافة أفراد المجتمع خـلال أنشطـة وفعاليات متنوعة. وعمل دعاية سياحية داخلية وخارجية للمناطق والمدن غير الدارجة في الخريطة السياحية لمصر لفتح الأفاق لمناطق جديدة مما يزيد من الإستثمارات إليها. وتوفير المعلومات السياحية والتاريخية والخرائط للزائرين للمناطق، مع إنشاء مراكز للإرشاد السياحي في كل موقع.

٤- البعد التشريعي و القانوني

وضع القوانين الرادعة للحد من عمليات الهدم للتراث. ولابد من تعديل بعض القوانين والأنظمة ذات الصلة بشكل مباشر كقانون الآثار وأنظمة البناء في الأحياء التاريخية أو غير مباشر كقوانين الإيجار والاستثمار والإقراض بإعتبارها تمثل الأداة التنفيذية لأعمال الحفاظ. بالإضافة إلى وضع آليات لتطبيق القوانين التي قد تتعارض مع حقوق التطوير الخاصة بالمالكين، وتشمل تحديد الارتفاعات وحقوق التطوير ونوعية الاستخدام المسموح. وإيجاد صيغة تسوية مناسبة تساعد في عملية الحفاظ.

٥- ترسيخ مبدأ المشاركة

- عدم إغفال البعد الشعبي، لأنه لا يمكن المحافظة أو التجديد دون المشاركة الشعبية. لذا من الضروري التفاعل ومشاركة أفراد المجتمع في إستخدام بعض المباني التراثية، فتصبح هذه المباني والمناطق جزءا من المجتمع، مما يضمن إستمرار صيانتها. وتشجيع المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص للمشاركة بعملية الحفاظ من خلال الحوافز الضريبية والقروض الميسرة. مع تحفيز القطاع الخاص للاستثمار والمشاركة في تطوير المناطق التراثية من خلال مجموعة من الضوابط والاشتراطات.

- التعاون بين القطاع العام والخاص بناء على الإتفاق على قيم مشتركة لحماية التراث وإلتزام متبادل بين الطرفين. والإتفاق على آليات للتنفيذ. حيث أن الدولة لا تستطيع ان تتملك كل المباني ذات القيمة، ولكن ممكن أن يكون الموضوع بشكل إنتقائي بحيث تتملك المباني ذات الأهمية القومية أو لعدم وجود طلب عليه من القطاع الخاص. كما يمكن للحكومة أن تستخدم العوائد الناتجة من تحسين منطقة لصالح منطقة تراثية أخرى. لذلك إزداد التوجه لتشجيع مؤسسات التطوير التاريخي–شراكة ما بين القطاع العام والخاص– كشركة على سبيل المثال يشارك المالكين بقطع الاراضي والمستثمرين بالمال والحكومة بالشوارع والخدمات والبنية التحتية وأراضي الدولة.

٦- العائد الإقتصادي

- المساهمة بإدخال البعد الاجتماعي إلى جوار البعد الاقتصادي مما يعطى مردود أكثر فاعلية لتنمية المنطقة. وتركيز الأولوية على المنطقة الأكثر تميزاً، حتى تعطى قوة دفع لاستمرار سياسة المحافظة والتجديد في باقي أجزاء المنطقة.

- ترسيخ مفهوم أن الحفاظ على التراث يمكن أن يكون مورد اقتصادي. كما يمكن أن تكون السياحة من أهم القوى الفعالة في معظم المناطق التراثية. ولابد أن توجه العوائد الاقتصادية إلى كلا" من المجتمع المحلى ومفردات التراث حتى يزداد الإحساس بالانتماء وضرورة المشاركة. كما يمكن أن تقوم الدولة بعد تملكها لبعض الملكيات ببيعها وفقا لشروط حول الاستعمال المسموح والصيانة أو تأجير هذه الملكيات أيضا وفقا لاشتراطات.

٢/٨ السياسات والاستراتيجيات على مستوى المناطق التراثية

استطاع البحث طبقا للمنهجية المتبعة من خلال رصد مشاكل وسلبيات الأوضاع الراهنة في المناطق التراثية بمصر وتحليل أهم التوجهات الفكرية وأساليب التعامل النظرية بالإضافة إلى تحليل بعض التجارب للتعرف على أهم سياسات وآليات التعامل المستخدمة مع تلك المناطق ومن ثم يستتبع ذلك صياغة بعض المؤشرات الأولية المقترحة لتفعيل سياسات الحفاظ والتنمية وقدرتها على حل مشاكل الأوضاع الراهنة. وفيما يلي سوف يعيد الباحث صياغة أهم المؤشرات لقياس تفعيل سياسات الحفاظ والتنمية وقدرتها على حل مشاكل الاوضاع الراهنة.

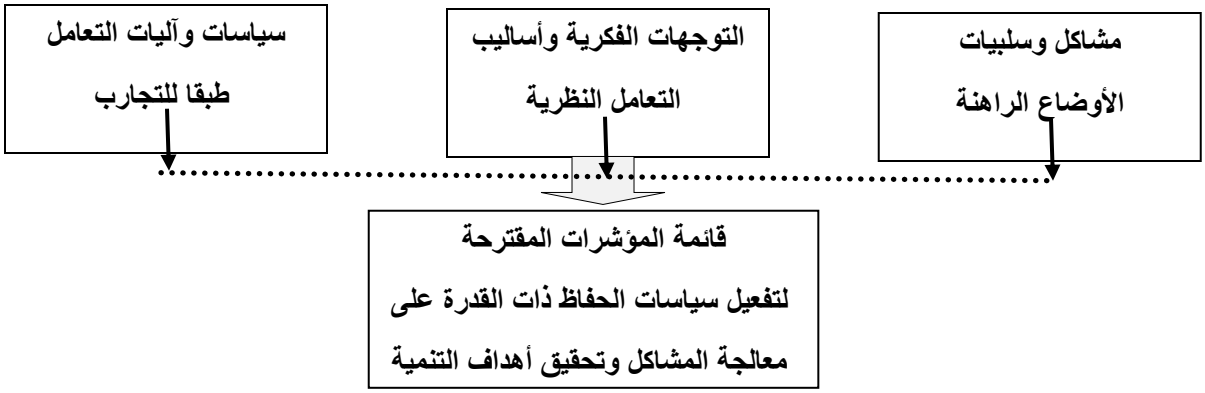

اولا: قائمة المؤشرات ذات الأولوية للحد من السلبيات والمشاكل المحتملة في المباني التراثية مثل:

- الإتفاق بين شاغلى المباني التراثية على المشاركة في أعمال الصيانة والحفاظ مع الجهات المختصة. من خلال تدعيمهم ب٢٠% من إجمالى التكلفة. بالإضافة إلى السماح لهم بالحصول على قروض ميسرة– ٦٠%- وأيضا يسمح لهم بإعادة إستخدامها في وظائف آخرى تناسب القيمة التراثية للمنطقة.
- وجود مسؤولين للتفتيش اليومي على تلك الأحياء لتسجيل المخالفات بشكل دوري وتحديث قاعدة البيانات المطلوبة.
- وضع مجموعة من الضوابط والاشتراطات التخطيطية والبنائية (مواد البناء، الإرتفاعات، الواجهات، الألوان ...الخ)
- تحويل بعض المباني التراثية من مباني خالية غير مفيدة إلى مباني تراثية لها وظيفة تخدم المنطقة بسكانها.
- إصلاح المباني الحديثة التي أفقدت المنطقة طابعها المميز، بما ينسجم ويتناغم مع الطابع الأصيل.
- إعادة المباني التراثية لحالتها الأصلية مع تحويل بعضها إلى مزارات سياحية.

ثانيا: قائمة المؤشرات ذات الأولوية للحد من السلبيات والمشاكل المحتملة في المحيط البيئي والعمراني مثل:

- إستثمار بعض المسارات أو الشوارع سياحيا من خلال تحويل بعض البيوت المنتشرة فيه إلى شقق سياحية أو مكتبة...الخ
- تحويل بعض المباني المتهدمة إلى الخدمات التى يحتاجها السكان.
- تحسين المحيط العمراني (تنسيق الموقع- الطرق والإتصالية- حماية النسيج والطابع– تعديل بعض المباني الحديثة المحيطة ووضع ضوابط للجديد لتقارب الشكل والطابع التقليدي).
- تجديد المباني السكنية بطابع وروح المنطقة القديمة لتنسجم وتتناغم مع الطابع العمراني المحيط.
- تأسيس صندوق للقروض بهدف دعم السكان وإلزامهم بصيانه وترميم مساكنهم.

ثالثا: قائمة المؤشرات ذات الأولوية للحد من السلبيات والمشاكل المحتملة في الحركة داخل المنطقة مثل:

- توفير أماكن انتظار لسيارات البضائع خارج المنطقة تفرغ فيها البضائع وتنقل لداخل المنطقة بعربات تجر بالأيدي.
- توفير أماكن للانتظار تحت الارض أو على حدود المنطقة.
- منع دخول حركة السيارات إلى بعض الشوارع المهمة وتخصيصها للمشاة.
- تحسين الطرق للوصول إليها وتوفير وسائل مواصلات وأماكن لانتظار الأتوبيسات السياحية بالقرب من كل منطقة. وتوفير وسائل نقل غير ملوثة للبيئة للتنقل داخل الموقع.

رابعا: قائمة المؤشرات ذات الأولوية للحد من السلبيات والمشاكل المحتملة من الأنشطة المتولدة في المنطقة مثل:

- إقامة ورش حرفية للمنتجات المحلية التى أوشكت على الإنقراض.
- إعادة توظيف بعض البيوت والقصور التراثية وتحويلها إلى مطاعم وفنادق ومتاحف أو مقر للمهرجانات الدولية للمسرح واحتضان المهرجانات الثقافية، بالإضافة للسماح باستغلال بعض هذه المباني كديكور للتصوير السينمائي.
- تشجيع الصناعات الحرفية من خلال تسهيل القروض، وتنشيط الأسواق القديمة وسوق الصناعات التقليدية.
- السماح بتحويل بعض الأنشطة الأصلية إلى آخري توائم الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان.

خامسا: قائمة المؤشرات ذات الأولوية للحد مظاهر التلوث البصري مثل:
- خلق مناطق سياحية تراثية من الحرف التي تشتهر بها المنطقة والوكالات التي تجذب السائح إليها، مع وضع ضوابط للحرم المناسب لكل آثر ومتابعة الحفاظ عليها.
- رصف أرضية بعض المسارات والفراغات بالحجارة، وتزيينه بالأشجار ونباتات الزينة. بالإضافة إلى استخدام وحدات إنارة ذات شكل كلاسيكي يتماشى مع العهد التاريخي الذي شيدت فيه البيوت.
- وضع ضوابط واشتراطات تحكم الإشغالات المسموح بها والإعلانات.

سادسا: قائمة المؤشرات ذات الأولوية للحد من المشاكل المترتبة على عدم إحساس السكان بالإنتماء مثل:
- تبني سياسة التمكين بقدر المستطاع، لأن التجارب أثبتت أن ذلك له فاعلية في زيادة معدل أعمال الصيانة والحفاظ.
- لابد من أن توجه جزء كبير من العوائد الاقتصادية–سواء من إعادة الاستخدام أو المزارات السياحية– إلى كلا" من المجتمع المحلي ومفردات التراث حتى يزداد الإحساس بالإنتفاع ومن ثم زيادة الإنتماء وضرورة المشاركة.
- خلق روح المنافسة بين الملاك من خلال إعادة استثمار المباني التقليدية بوظائف عصرية.

سابعا: قائمة المؤشرات ذات الأولوية للحد من السلبيات والمشاكل المتولدة من البنية الأساسية مثل:
- عمل نظام لجمع القمامة من خلال وضع مجموعة من الصناديق وتحديد أوقات لتفريغها في عربات خاصة.
- تطوير البنية التحتية للمنطقة من تجديد للصرف والتغذية بالمياه، مما يحافظ على جميع المباني من الأضرار الإنشائية.

ثامنا: قائمة المؤشرات ذات الأولوية للحفاظ على الفراغات العمرانية مثل:
- تجهيز بعض الفراغات والساحات العامة لبرنامج الصوت والضوء يحكي المراحل التاريخية التي تعاقبت على المنطقة. أو لمهرجانات الفنون الشعبية.
- وضع ضوابط واشتراطات (للأرضيات، الإعلانات، المقاعد، الإضاءة، الإشغالات...الخ)
- إعادة تخطيط الفراغات المهمة التى تفتقد تشكيل واضح يرتبط بالطابع. وخلق فراغات تراثية أو ثقافية ذات طابع.
- خلق مسارات تربط الفراغات التى تحقق الإحساس بالتتابع الذهني والبصري للأحداث.

المراجع

References

- هشام البرملجي، (٢٠١٤)، المؤشرات والتنمية المستدامة بالمناطق التاريخية، النشرة العلمية لبحوث العمران، العدد الحادي عشر.
- حمودة، راوية عز الدين، (٢٠٠٧)، مدخل للحفاظ والتنمية العمرانية المستدامة –المؤتمر الثاني للحفاظ العمراني– دبي.
- ناهد نجا عباس الإبياري، (٢٠٠٦)، النمو العمراني للمدن المصرية وتأثيره علىالمناطق الأثرية، رسالة دكتوراه- المركز القومي لبحوث الإسكان و البناء– جامعةطنطا.
- المؤتمر والمعرض الدولي الأول(٢٠٠٤)، الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، بلدية دبي.
- هالة سعد مكاوى، (٢٠٠٤)، سياسات التعامل مع المناطق ذات القيمة التاريخية في إطار التنمية المستدامة، بحث مرجعي.
- عماد على الشربيني (٢٠٠٤)، دراسات في المدخل المتكامل لعمليات الصيانة والحفاظ العمراني، الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، بلدية دبي.
- سوسن الطوخي، حسن وهبي(٢٠٠٤)، أهمية المناطق التاريخية وإنعكاساتها على التفاعل الاجتماعي، الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، بلدية دبي.
- لميس اسماعيل، محمد حسان الحاج (٢٠٠٤)، استراتيجيات التنمية السياحية بالمناطق التاريخية –تجربة دمشق- مؤتمر الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق بدبي.
- رشاد محمد بوخش(٢٠٠٤)، منهجية الحفاظ المعماري الفرضيات و أطروحات الحلول–دبي كدراسة حالة- مؤتمر الحفاظ المعماري بين النظرية و التطبيق بدبي.
- عمرو عبد الله عبد العزيز، حسام الدين حسن،٢٠٠٤، المعالجات البيئية للحفاظ على المباني والمناطق التراثية، مؤتمر الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق بدبي.

- جورج توما(٢٠٠٤)، دور التنمية السياحية بالمراكز التاريخية في إحياء التراث المعماري، مؤتمر الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق بدبي.

- السلفي، جميل والبس، عبد الحميد احمد (٢٠٠٣)، الصيانة والترميم كوسيلة لحفظ التراث العمراني والتجربة السعودية، مؤتمر انتربيلد الدولي العاشر للبناء والتشييد، القاهرة.

- سراج الدين(٢٠٠٢)، إحياء المدن التاريخية –ترجمة رانيا الحداد- مكتبة الإسكندرية.

-علاء حسين(٢٠٠١)، دمج الإتجاهات المختلفة للحفاظ على المناطق التاريخية –ماجستير– المطرية.

-عبد الباقي إبراهيم (١٩٨٢)، تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية، مركز الدراسات التخطيطية والعمرانية.

- حسن برقاوي(١٩٨٠)، تجربة المنستير في الحفاظ على الطابع الإسلامي، مؤتمر الحفاظ على التراث الإسلامي-المعهد العربي لإنماء المدن.

- Amin, M.Conservation between theory & practice, (2004), 1St conference on Sustainable Architecture & Urban Development, Cairo.

- Hobson, E. (2004), Conservation & Planning-Changing valuesin Policy & Practice, Spon press, London.

- International Council on Monuments & Sites (ICOMOS), UNESCO World Heritage Convention, (2004), Evaluations of Cultural Properties – ADDENDUM.

- Filho,L.& Darling,A ,(2002), Establishing priorities for the preservation of Historic cities, in I. Serageldin ed,Ibid,.

- Cohen, N. (2001), urban planning conservation & preservation, McGraw Hill.

- Darling, A, (2001), Braszil's monumenta program: Sustainable preservation of Historic cities, in I. Serageldin Ed, Ibid.

- Neto,P,T.(2002) , Polices of Historic & Cultural Heritage preservation in Brazil,in I, Serageldine ed,Ibid,.

-Graham,B.,Ashworth G.J, &Tornbridge J.E. (2000), A Geography of Heritage-Power, Culture & Economy, Oxford University press, London

- ICOMOS,' (1999), Charter for the Conservation of Historic Towns & Urban Areas' in: http,//www.ovpm/English/charter/Washingt.html

- Cantacuzino, S., (1998), Conservation & the dynamics of the City, FFirst International congress on Architecture Conservation, University of Basle, Switzerland.

Appropriate Approaches for dealing with heritage areas

Abstract

Many Arab Cities are exposed to the loss of cultural identity and heritagefor a wide range of reasons such as the requirements of modern life, neglect, lack of awareness of its importance, non-availability of the necessary financial resources, and the lack of community participation. All these reasons explain the inability of many developing countries to preserve their heritage sites and wasted valuable opportunities.

The escalation of the importance of heritage areas can stimulate the frequency of international tourism, raise employment rates and income at the national level, and consequently improve living conditions.Thus, many attempts to preserve those areas have emerged, and a variety of policies to deal with the issue have been proposed.The real challenge is taking the decision about how to deal with these areas, how to manage them, and simultaneously integrate the principles of preservation and sustainable development of heritage areas.

This paper aims to reach the most appropriate approaches and methods of dealing with heritage sites, placing emphasis on the success of heritage preservation in those regions in the short and- long term.

To achieve this goal, it is necessary to discuss three main themes:**the first** is concerned with the determination of value and heritage areas and the main parties concerned with, understanding the current situation of the heritage sites and analyzing the most important problems out through previous studies that have used inductive analysis

The second is about the most appropriate approaches to deal with the heritage areas. Through analytical and comparative methodology for approaches and different ways of dealing curriculum. It further explores how the completion of the most important pros can occur through the application of those policies.

And then finally, the third theme analyses the domestic and international experiences that can be learnt from to reach the most important policies to maintain the success of the operations.

Key words: Definition and components of heritage areas in Egypt; Problems of deteriorating heritage areas in Egypt; Criteria for assessing the status of heritage areas; Policies and mechanisms for dealing with heritage areas.